

Distr.: General
7 April 2016
Arabic
Original: English

اللجنة المالية



الدورة الثانية والعشرون

كينغستون، جامايكا

٢٢-١١ تموز/يوليه ٢٠١٦

صندوق رأس المال المتداول

مذكرة من الأمين العام

١ - قامت، في الأساس، جمعية السلطة الدولية لقاع البحار، بناء على توصية اللجنة المالية، بإنشاء صندوق رأس المال المتداول، خلال دورتها الثالثة المستأنفة، المعقودة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧ (انظر ISBA/3/A/9). والغرض من إنشاء الصندوق هو ضمان أن تتوافر للسلطة دائما السيولة الكافية كي تمول عملياتها ريثما ترد الأنصبة المقررة إلى الميزانية الإدارية. وبموجب نظام السلطة المالي (البند ٥-٢)، تتولى الجمعية، من وقت لآخر، تحديد حجم الصندوق. وتشكل السلف التي يدفعها الأعضاء في السلطة مصدر أموال الصندوق. وتفيد هذه السلف لحساب الأعضاء الذين قدموها، وتحدد مبالغها وفقا لجدول أنصبة متفق عليه استنادا إلى جدول الأنصبة المستخدم في الميزانية العادية للأمم المتحدة. والسلف المدفوعة من الصندوق لتمويل اعتمادات الميزانية تسدد إلى الصندوق بمجرد توافر الإيرادات اللازمة لتحقيق هذا الغرض (أي ما إن يرد ما يكفي من أنصبة مقررة إلى الميزانية الإدارية في السنة ذات الصلة).

٢ - وقد حُدد مستوى الصندوق في البداية بمبلغ ٣٩٢ ٠٠٠ دولار، أي بما يوازي تقريبا نسبة واحد على اثني عشر من الميزانية المعتمدة للسلطة لعام ١٩٩٨. وخلال الدورة السادسة، المعقودة في عام ٢٠٠٠، قررت الجمعية، بناء على توصية اللجنة المالية، زيادة مستوى الصندوق إلى ٤٣٨ ٠٠٠ دولار، وهو مبلغ يمثل نسبة واحد على اثني عشر تقريبا من النفقات التقديرية السنوية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢.



الرجاء إعادة استعمال الورق

190416 150416 16-05685 (A)



- ٣ - وفي الدورة السادسة عشرة، المعقودة في عام ٢٠١٠، ارتفع مستوى الصندوق من ٤٣٨ ٠٠٠ دولار إلى ٥٦٠ ٠٠٠ دولار، بعد الزيادات التي طرأت على المبلغ الاسمي للميزانية الإدارية المعتمدة للسلطة منذ عام ٢٠٠٠. ويمثل هذا المبلغ بعد الزيادة ما يوازي تقريبا نسبة واحد على اثني عشر من النفقات التقديرية السنوية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢.
- ٤ - ولم تجر أي مراجعة أخرى لمستوى الصندوق منذ عام ٢٠١٠، فهو لا يزال يوازي ٥٦٠ ٠٠٠ دولار. ونتيجة للزيادات التي طرأت على المبلغ الاسمي للميزانية الإدارية المعتمدة للسلطة منذ عام ٢٠١٠، فإن نسبة هذا المستوى لم تمثل إلا واحد على أربعة عشر فقط من النفقات التقديرية السنوية للفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦. وبناء على ذلك، يطلب إلى اللجنة المالية إعادة النظر في مستوى الصندوق بهدف تقديم توصية مناسبة في هذا الشأن إلى الجمعية.
- ٥ - والأساس الذي قام عليه في الأصل تحديد مستوى الصندوق - وهو أنه ينبغي أن يشكل احتياطا تمثل نسبته واحدا على اثني عشر تقريبا من النفقات التقديرية السنوية - لا يزال فيما يبدو أساسا صالحا. وبالتالي، يوصى بزيادة مستوى الصندوق بحيث تظل نسبته تشكل واحداً على اثني عشر تقريبا من النفقات التقديرية السنوية للسلطة. وبلاستناد إلى الميزانية المقترحة الحالية، سيبلغ مستوى الصندوق للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ ما قدره ٦٦٠ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠٠ ٠٠٠ دولار مقارنة بمستواه الحالي.
- ٦ - وبلغت الأنصبة المقررة للصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ما قدره ٥٦٠ ٠٠٠ دولار، ورد منها مبلغ قدره ٤٩٢ ٥٥٨ دولارا ويتبقى مبلغ قدره ١ ٥٠٨ دولارات لم يسدد بعد. وبعد صدور موافقة الجمعية على زيادة مستوى الصندوق، سيجري تمويل الزيادة من خلال سلف إضافية تقدم من الأعضاء في السلطة وتحدد وفقا لجدول الأنصبة المقررة المستخدم في الميزانية العادية للأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٧٠). فإذا كان مبلغ أحد هذه الأنصبة المقررة للصندوق أقل من السلفة التي قدمتها الدولة العضو المعنية من قبل، يخصم المبلغ الزائد من النصيب الذي يتعين على تلك الدولة العضو دفعه للميزانية الإدارية للسلطة في الفترة المالية المقبلة.
- ٧ - ولن تؤثر زيادة مستوى الصندوق على وضع متأخرات أعضاء السلطة الحاليين أو السابقين.
- ٨ - ويطلب من اللجنة المالية النظر في المسائل المطروحة في هذه الوثيقة وصياغة توصية مناسبة بشأن مستوى الصندوق لتقديمها إلى المجلس والجمعية.